

Distr.: General  
6 June 2023  
Arabic  
Original: English

المجلس



الدورة الثامنة والعشرون

دورة المجلس، الجزء الثاني

كينغستون، 10-21 تموز/يوليه 2023

البند 11 من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن تنفيذ المقرر الذي اتخذته المجلس

في عام 2022 بشأن تقارير رئيس اللجنة القانونية والتقنية

## تنفيذ المقرر الذي اتخذته المجلس في عام 2022 بشأن تقارير رئيس اللجنة القانونية والتقنية

تقرير الأمين العام

### أولاً - معلومات أساسية

1 - في الجلسة 296 المعقودة في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، اتخذ مجلس السلطة الدولية لقاع البحار مقراً بشأن تقارير رئيس اللجنة القانونية والتقنية (ISBA/27/C/44). وطلب المجلس إلى الأمين العام، في الفقرة 26 من المقرر، أن يبلغه في الدورة الثامنة والعشرين عن حالة تنفيذ المقرر، وأن يظل ذلك الإبلاغ السنوي مُدرجاً في جدول أعمال المجلس باعتباره بنداً دائماً. ويتضمن الجزء الثاني من هذا التقرير معلومات عن الخطوات التي اتخذها الأمين العام للاستجابة لطلبات المجلس المحددة في مقرره. ويغطي الجزء الثالث العمل الذي اضطلعت به اللجنة للاستجابة لمختلف طلبات المجلس، ويقدم الجزء الرابع معلومات مستكملة عن حالة صندوق التبرعات الاستثمارية لدعم مشاركة أعضاء المجلس من الدول النامية في اجتماعات المجلس.

### ثانياً - الإجراءات المطلوب من الأمين العام اتخاذها

2 - في الفقرة 6 من المقرر، رحب المجلس بعمل الأمين العام، من خلال وحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية التابعة للأمانة، مع فرادى المتعاقدين بشأن المسائل التي تثيرها اللجنة وباستعراض الأمانة لردود



فردى المتعاقدين، وطلب إلى الأمين العام أن يواصل ما دأب عليه من إبلاغ المتعاقدين المعنيين والدول المزكية لهم بمختلف المسائل التي يتم تحديدها خلال استعراض اللجنة للتقارير السنوية للمتعاقدين؛ وأن يتابع خطياً مع المتعاقدين الذين يتكرر تحقيقهم أداءً غير كافٍ أو غير مكتمل مقارنةً بخطة عمل موافق عليها، أو الذين أفادوا بأن تنفيذ خطة الأنشطة سيُرهن بعوامل خارجية، بغض النظر عن المتطلبات التعاقدية السارية؛ وأن يطلب الاجتماع بهم ويوجه رسائل خطية إلى الدول المزكية لهم لتوجيه انتباهها إلى هذه المسألة ويطلب الاجتماع بها لمعالجتها.

3 - وبحلول نهاية آب/أغسطس 2022، كان الأمين العام قد أبلغ فردى المتعاقدين بتعليقات وتوصيات اللجنة بعد تقييم اللجنة للتقارير السنوية. وعند الاقتضاء، قدم المتعاقدون ردوداً على هذه التعليقات في تقاريرهم السنوية لعام 2023، والتي ستستعرضها اللجنة. وخلال المشاورة السنوية بين الأمانة والمتعاقدين التي عقدت في دلفت، مملكة هولندا، في الفترة من 5 إلى 7 كانون الأول/ديسمبر 2022، تم إطلاع المتعاقدين على عملية تقديم التقارير السنوية والدورية، ونوقشت الطرق الممكنة لزيادة تبسيط وتحسين الاستجابات للتعليقات التي تبديها اللجنة. وسيتناول هذا الموضوع بتفاصيل أكثر مع اللجنة في تموز/يوليه 2023.

4 - وطلب المجلس إلى الأمين العام، في الفقرة 8 من مقرره، أن يواصل تقديم تقارير سنوية، يحدد فيها حالات عدم الامتثال المزعومة والإجراءات التنظيمية وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 ونظام التفتيش والاستكشاف، بما في ذلك أي عقوبات نقدية يتعين أن يفرضها المجلس.

5 - وحتى 31 أيار/مايو 2023، كان الأمين العام لم يحدد أي حالات عدم امتثال مزعومة من جانب المتعاقدين فيما يتعلق بعملياتهم في البحر أو في تنفيذ خطط عملهم للاستكشاف.

6 - غير أنه يلاحظ أن تقريرين للاستعراض الدوري قُدمتا في وقت متأخر جداً، ووفقاً للأنظمة والبنود الموحدة<sup>(1)</sup>، يجري المتعاقد والأمين العام معاً، في موعد لا يتجاوز 90 يوماً قبل انقضاء كل فترة خمس سنوات من العقد، استعراضاً دورياً لتنفيذ خطة عمل للاستكشاف على فترات مدتها خمس سنوات. وللأمين العام أن يطلب من المتعاقد تقديم ما قد يلزم لأغراض هذا الاستعراض من بيانات ومعلومات إضافية. وفي ضوء الاستعراض، يتعين على المتعاقد أن يُدخل ما يلزم من تعديلات على خطة عمله، ويبيّن برنامج أنشطته لفترة السنوات الخمس التالية، بما يشمل جدولاً منقحاً للنفقات السنوية المتوقعة. وفي حين أن ذلك ينص على بدء إجراء الاستعراض المشترك وليس على إكماله، يظل صحيحاً أنه كلما استغرق تقديم الاستعراض الدوري وقتاً أطول، احتاج الأمر إلى مزيد من الوقت لاستكمال عملية الاستعراض مع إدخال التعديلات اللازمة على برنامج أنشطة السنوات الخمس المقبلة.

7 - وكما هو مشار إليه في التقرير عن حالة العقود والاستعراضات الدورية (ISBA/28/C/3)، الذي قدمه الأمين العام، مشفوعاً بمعلومات مستكملة، إلى المجلس في اجتماعه المعقود في آذار/مارس 2023،

(1) انظر المادة 28 من نظام التفتيش عن العقيدات المؤلفة من عدة معادن واستكشافها في المنطقة (ISBA/19/C/17، المرفق)؛ والمادة 30 من نظام التفتيش عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة (ISBA/16/A/12/Rev.1، المرفق)، والمادة 30 من نظام التفتيش عن قشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت واستكشافها في المنطقة (ISBA/18/A/11، المرفق) والبنود المعيارية 4-4 من عقود الاستكشاف.

قدم متعاقدان تقريريهما الدوريين لفترة الخمس سنوات في وقتين متأخرين جدا - أحدهما بتسعة أشهر والآخر بـ 15 شهرا - على الرغم من الطلبات المتكررة.

8 - ولئن أشار المتعاقدان المعنيان في كلتا الحالتين إلى ظروف تخفيف تتعلق بالتأخير، بما في ذلك تحديات اعترضت وضع برنامج الأنشطة المقترح لفترة السنوات الخمس التالية، فإن هذا التأخير المفرط يثير أيضا إشكالا من منظور الإدارة الفعالة للعقد. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل التأخر في تقديم التقارير السنوية والتقارير الدورية خرقا تقنيا للأحكام التنظيمية وللبنود الموحدة للعقد، التي تنص على جداول زمنية محددة. ويوجه انتباه المجلس إلى هذه المسألة، وهو يدعو إلى تقديم توجيهات إلى الأمين العام، بما في ذلك بشأن ما إذا كان ينبغي زيادة صقل عملية الاستعراض، وذلك مثلا بإصدار اللجنة توصيات لتوجيه المتعاقدين وبفرض عقوبة. وسيكون الغرض من ذلك أيضا هو تجنب أن تشكل هاتان السابقتان اتجاها في المستقبل.

9 - وتقع على عاتق المجلس مسؤولية ممارسة الرقابة على الأنشطة المضطلع بها في المنطقة وفقا للفقرة 4 من المادة 153 من الاتفاقية، وقواعد السلطة وأنظمتها وإجراءاتها (انظر الفقرة 2 (ل) من المادة 162 من الاتفاقية). وللجنة أيضا أن تصدر من حين لآخر توصيات ذات طابع تقني أو إداري لإرشاد المتعاقدين في تنفيذ قواعد السلطة وأنظمتها وإجراءاتها. بيد أن الأمين العام، الذي يتصرف باسم السلطة بوصفها طرفا في العقد، ليست له سلطة مستقلة سواء لإصدار إنذار خطي إلى متعاقد ينتهك الأنظمة والبنود الموحدة للعقد أو لفرض عقوبة نقدية. ولا يمكن للأمين العام إلا أن يبلغ المجلس بمسألة ما.

10 - ولمعالجة هذه الحالة في المستقبل، يوصى بأن ينظر المجلس في أن يأذن للأمين العام، باسم المجلس، في حالة التأخر في تقديم تقرير سنوي بأكثر من 30 يوما أو التأخر بأكثر من 45 يوما في تقديم تقرير دوري كل خمس سنوات، بإصدار إنذار خطي تلقائي إلى المتعاقد وفرض عقوبة نقدية تعادل نصف النفقات العامة السنوية (الذي يبلغ حاليا 80 000 دولار). وسيجري إبلاغ المجلس في اجتماعه المقبل بإصدار إنذار تلقائي وفرض أي عقوبة من هذا القبيل. ويلاحظ أنه لا يجوز للمجلس أن ينفذ قرارا ينطوي على عقوبة نقدية إلى أن تتاح للمتعاقد فرصة معقولة لاستنفاد سبل الانتصاف القضائية المتاحة له عملا بالفرع 5 من الجزء الحادي عشر من الاتفاقية والمادة 21 من البنود الموحدة للعقد.

11 - وفي الفقرة 9 من مقرر المجلس، طلب إلى الأمين العام مواصلة الحوار مع المتعاقدين الذين لم يقدموا بعد نماذج بشأن خطط عملهم. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه ابتداء من عام 2019، قدم المتعاقدون طواعية معلومات عن عقودهم في نموذج معلومات عامة متفق عليه مسبقا. ولم تقدم حاليا معلومات عن أربعة عقود. ومنذ آذار/مارس 2023، قدم عدة متعاقدين معلومات مستكملة عن ثمانية عقود نتيجة لتمديد العقود أو برامج أنشطة جديدة مدتها خمس سنوات. ويتواصل الحوار مع المتعاقدين على أساس منتظم، بما في ذلك في سياق المشاورة السنوية مع المتعاقدين.

12 - وطلب المجلس إلى الأمين العام، في الفقرة 11 من مقرره، أن يذكر مقدمي الطلبات بمقتضيات المادة 153 من الاتفاقية للموافقة على خطة عمل للاستكشاف. ولم تقدم أي طلبات جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

13 - ورحب المجلس، في الفقرة 22 من مقرره، بما أحرزته الأمانة من تقدم صوب تنفيذ استراتيجية إدارة بيانات السلطة الدولية، بما في ذلك إتاحة اطلاع العموم على البيانات غير السرية، وبتعاونها المستمر مع المنظمة الهيدروغرافية الدولية فيما يتعلق بتجميع بيانات قياس الأعماق، من خلال مبادرة Area 2030

وغيرها، ومواصلة العمل العلمي والتفسير انطلاقاً من قاعدة بياناتها DeepData بمساعدة خبراء من البلدان النامية.

14 - وواصلت الأمانة إحراز تقدم نحو تعزيز إدارة البيانات في السلطة. وعلى وجه الخصوص، أعدت مشروع استراتيجية لإدارة البيانات للفترة 2023-2028 لتتظر فيه اللجنة. وفي آذار/مارس 2023، أنشأت اللجنة فريقاً عاملاً معنياً بإدارة البيانات وقدمت توصيات بشأن عناصر الاستراتيجية. واستناداً إلى التوصيات، نحتت الأمانة الاستراتيجية، وسلطت الضوء على الأهداف القصيرة الأجل وكذلك المتوسطة إلى الطويلة الأجل. وسيقوم الفريق العامل باستعراض الاستراتيجية المنقحة لإدارة البيانات لكي تضع اللجنة صيغتها النهائية في تموز/يوليه 2023. وأكملت الأمانة أيضاً عدة تحديثات لقاعدة البيانات DeepData، مما أوجد خصائص وظيفية إضافية لزيادة دعم عمل اللجنة فيما يتعلق بعمليات التخلي وتحسين تجربة المستخدمين والعرض البصري للبيانات. وبناء على ذلك، تم تنقيح أدلة مستخدمي قاعدة البيانات DeepData والتوجيهات المتعلقة بنماذج الإبلاغ لتتظر فيها اللجنة في تموز/يوليه 2023.

### ثالثاً - الإجراءات المطلوب من اللجنة القانونية والتقنية اتخاذها

- 15 - وجه المجلس في مقرره عدة طلبات إلى اللجنة.
- 16 - ففي الفقرة 7 من المقرر، طلب المجلس إلى اللجنة أن تقوم سنوياً، ابتداءً من الدورة الثامنة والعشرين للسلطة، بتحديد أسماء المتعاقدين الذين استجابوا استجابة غير كافية، أو لم يستجيبوا، للنداءات الموجهة من المجلس لمعالجة المسائل المثيرة للقلق التي حددتها اللجنة فيما يتعلق بالتزاماتهم التعاقدية. ونقل الأمين العام الطلب إلى اللجنة وسيجري تناول المسألة أثناء نظر اللجنة في التقارير السنوية للمتعاقدن في عام 2023.
- 17 - وفي الفقرة 12 من مقرر المجلس، وفيما يتعلق بإعداد مشروع إجراءات ومعايير النظر في طلبات نقل الحقوق والالتزامات الناشئة بموجب عقد استكشاف، طلب إلى اللجنة أن تواصل تنقيح مشروعها متى انتهى المجلس من النظر في المسائل الواردة في مشروع نظام الاستغلال المتصلة بنقل الحقوق والالتزامات الناشئة بموجب عقد، فضلاً عن المسائل ذات الصلة المتعلقة بالسيطرة الفعلية. وقد أحاطت اللجنة علماً بهذا الطلب.
- 18 - وفي الفقرة 13 من مقرر المجلس، أعرب عن تقديره لإعداد اللجنة مشروع الإجراءات الموحدة لوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية والموافقة عليها واستعراضها، والنموذج الذي يتضمن الحد الأدنى من المتطلبات، وطلب إلى اللجنة أن تتفح مشروع الإجراءات الموحدة، مع أخذ تعليقات المجلس في الاعتبار على النحو الذي أوجزه رئيس المجلس، والنموذجين المقترحين للخطط اللذين قدمهما كل من ألمانيا ومملكة هولندا في عام 2019، مع مشاركة كوستاريكا في تقديمهما، والتعليقات الخطية التي ستقدمها الوفود بحلول 15 كانون الثاني/يناير 2023، وأن تبين الأساس المنطقي لقراراتها. ووردت ثمانية تعليقات خطية بحلول 15 كانون الثاني/يناير 2023، بما في ذلك خمسة تعليقات من الدول الأعضاء. وفي آذار/مارس 2023، عقدت اللجنة جولة من المناقشات الأولية بشأن الرسائل الخطية الواردة من الوفود وقررت مواصلة عملها على تنقيح مشروع الوثيقة التوجيهية في تموز/يوليه 2023.

- 19 - وأُعرب المجلس، في الفقرة 14 من مقرره، عن تقديره للجنة لقيامها بوضع مشروع الخطة الإقليمية للإدارة البيئية لمنطقة شمال مرتفع وسط المحيط الأطلسي، وطلب إلى اللجنة أن تستعرض المشروع، في ضوء تعليقات المجلس، بعد اعتماد المجلس كلا من الإجراءات الموحدة لوضع خطط الإدارة البيئية الإقليمية واستعراضها والموافقة عليها والنموذج المقترح للخطط. وقد أحاطت اللجنة علما بهذا الطلب.
- 20 - وطلب المجلس إلى اللجنة، في الفقرة 16 من مقرره، أن توضح معايير استخدام إجراء الموافقة الصامتة في اتخاذ القرارات. وستُدْرَج هذه المسألة في جدول أعمال اللجنة لتموز/يوليه 2023.
- 21 - وطلب المجلس في الفقرة 17 من مقرره إلى اللجنة، فيما يتعلق بعملياتها الحالية لاستعراض بيانات الأثر البيئي المتصلة باختبار مكونات التعدين أو الأنشطة الأخرى التي تتطلب تقييما للأثر البيئي أثناء الاستكشاف، الواردة في الفقرة 41 من الوثيقة ISBA/25/LTC/6/Rev.2، أن تذكر في خطوات العملية أن أي توصية تقدمها اللجنة إلى الأمين العام استنادا إلى الفقرة 41 (هـ)، بما في ذلك الأساس المنطقي الكامن وراءها، ترسل أيضا إلى المجلس للعلم، وتنتشر على الموقع الشبكي للسلطة، إلى جانب التقييم النهائي للأثر البيئي. وأدرجت هذه المسألة في جدول أعمال اللجنة لتموز/يوليه 2023.
- 22 - وحث المجلس، في الفقرة 18 من مقرره، اللجنة على عقد جلسات مفتوحة، حسب الاقتضاء، والسماح بمزيد من الشفافية في عملها. وفي الفقرة 19 من المقرر، طلب المجلس أيضا إلى اللجنة أن تقدم توصيات إلى المجلس بشأن الكيفية التي يمكن بها زيادة تحسين إجراءات اللجنة لتوفير المزيد من الشفافية، مع الحفاظ على فعالية عملها والاعتراف بضرورة ضمان سرية البيانات والمعلومات. ووجه انتباه اللجنة إلى هذا الطلب في آذار/مارس 2023 ولا تزال المسألة قيد نظر اللجنة.

## رابعاً - حالة المساهمات في صندوق التبرعات الاستثماري لدعم مشاركة أعضاء مجلس السلطة من الدول النامية في اجتماعات المجلس

- 23 - دعا المجلس، في الفقرة 25 من مقرره، إلى تقديم مساهمات إلى صندوق التبرعات الاستثماري لدعم مشاركة أعضاء المجلس من الدول النامية في اجتماعات المجلس. وبالنسبة لاجتماعات المجلس المقرر عقدها في آذار/مارس 2023، تمكنت السلطة من تقديم مساعدة من الصندوق إلى خمسة ممثلين للدول النامية. وفي نهاية الجزء الأول من الدورة الثامنة والعشرين، في آذار/مارس 2023، شهد الصندوق عجزاً. ووجه الأمين العام نداء عاجلاً إلى أعضاء السلطة والمراقبين لديها والمتعاقدين معها لتقديم مساهمات للصندوق في آذار/مارس 2023 ومرة أخرى في أيار/مايو 2023. ووردت مساهمتان من متعاقدين (شركة ناورو لموارد المحيطات (Nauru Ocean Resources Inc.) وشركة تونغا المحدودة للتعدين البحري (Tonga Offshore Mining Ltd.) بقيمة 3 750 دولاراً لكل منهما. وفي 26 أيار/مايو، قدم متعاقد آخر، هو شركة المملكة المتحدة المحدودة لموارد قاع البحار (UK Seabed Resources Limited)، مساهمة قدرها 6 000 دولار. وفي 31 أيار/مايو 2023، كان رصيد الصندوق 548 دولاراً.

## خامساً - التوصيات

- 24 - يدعى المجلس إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير وتقديم ما قد يلزم من التوجيهات.